

المناقشات على ورقة د. فواز جرجس بعنوان: تحفظات عربية على الديمقراطية

في

التحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية

سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١

المداخلات

- ١-١ محمد مصلح
- ٢-١ مبدر الويس
- ٣-١ صباح المختار
- ٤-١ عبدا لله حموده
- ٥-١ جار الله عمر
- ٦-١ توفيق السيف
- ٧-١ مصطفى عبد العال
- ٨-١ محمد قباطي
- ٩-١ نضال هادي علي
- ١٠-١ أحمد عبد الرحمن
- ١١-١ كامران الصالحي
- ١٢-١ عبد الرحيم الرهيمي
- ١٣-١ خديجه صفوت
- ١٤-١ حسني عبيدي
- ١٥-١ على محسن حميد
- ١٦-١ برهان غليون
- ١٧-١ احمد محمود عجاج

١-١ محمد مصلح

في الحديث لاحظت إن الحركات الإسلامية السياسية، لنقل في الأردن وفلسطين، قد طالبت بالاشتراك في الانتخابات وطالبت بالتعددية السياسية. هذا واقع يجب الاعتراف به. ولو كان السؤال المطروح في الغرب هل هم أقروا بهذا الشيء عن قناعة أم لأنهم يريدون الوصول للسلطة وانتهى الموضوع. لقد قبل الإسلاميون فكرة التعددية السياسية. هناك بعض الإسلاميين عندهم تحفظات على فكرة الديمقراطية بمفهومها الغربي. لكن هناك إسلاميين ليست لديهم هذه التحفظات بالنسبة للانتخابات وما شابه ذلك.

٢-١ مبدر الويس

حول موضوع التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية (بحث فواز جرجس) اشار الباحث الى ان المرحلة الناصرية لم تؤمن بالديمقراطية وانما بالحزب الواحد. أود أن أوضح إن الإحداث والأمور تقاس في زمانها وظروفها، والناصرية ظهرت قبل خمسين عاما لذلك لا يمكن إن تقاس تلك الفترة الزمنية بأحداثها ووقائعها بمعيار هذا اليوم. حيث كان العالم العربي كله تحت السيطرة الاستعمارية. والماركسية كانت سائدة في ذلك العصر ولها جاذبيتها وبريقها لذي كافة شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التواقفة إلى الاستقلال والتخلص من الاستعمار، لذلك كانت تلك الشعوب تكره النظام السياسي للدول الاستعمارية الذي يسمى بالديمقراطية (١) فكان الآخذ بنظام الحزب الواحد هو السائد في تلك الفترة بحكم الواقع السائد آنذاك. (٢) وبالنسبة للإسلام كعقيدة وشريعة كان يظن انه يتعارض مع بعض المبادئ التي جاءت بها الديمقراطية في الغرب، فحرية التعبير في الرأي تعطي للفرد الحق في ممارسة حرية رفض العقيدة الإسلامية أو ممارسة الإلحاد والتبشير به، كما أن مسألة المساواة التي جاءت بها الديمقراطية في الغرب تسمح بالمساواة أو الحرية في ممارسة الجنس. وفي بريطانيا على سبيل المثال نص القانون الجنائي على أن ممارسة الجنس لا يعتبر زنا إذا تم بالرضاء وكان عمر الفتاة اكثر من ست عشرة سنة. (٣) وبشكل عام تعتبر الديمقراطية في الغرب نسبية، فعلى سبيل المثال هناك قيود للحرية في التعبير عن الرأي والنشر فالمادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص فقرتها الأولى على أن لكل شخص الحق في حرية التعبير عن الرأي بما

في ذلك حق نشر المعلومات. في حين تنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أن حرية التعبير عن الرأي التي أشارت إليها الفقرة الأولى يتم تقييدها إذا كان هناك تهديد للأمن القومي أو السلامة العامة للدولة أو صنع ارتكاب جريمة. وعلى هذا الأساس عندما نشر Peter Right الذي كان يعمل في المخابرات البريطانية M15، كتابه في استراليا بعنوان "صائد الجواسيس". وكشف فيه بعض الأمور، منعت حكومتها تانتشر من طبع أو نشر هذا الكتاب في بريطانيا. وهذا المنع تم استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة العاشرة في الاتفاقية الأوروبية وهو بحد ذاته يشكل قيودا على حرية التعبير في الرأي. وفي فرنسا منعت السلطات الفرنسية مثلا السماح لروجيه جارودي بنشر كتابه أو طباعته داخل فرنسا وهو كتاب (الأساطير المؤسسة للدولة الإسرائيلية) بل إنها قدمت مؤلف الكتاب إلى القضاء الفرنسي وتم الحكم عليه بالغرامة عشرين ألف دولار. وهذا يتعارض مع حرية النشر والتعبير عن الرأي في النظام الديمقراطي. (٤) كما أن هناك قانوناً قديماً في بريطانيا، ينص على معاقبة كل من يطعن أو يتهم على المسيحية في حين لا يخضع هذا الشخص الى المساءلة القانونية اذا طعن بالإسلام او اليهودية. لذلك لم تتم مساءلة سلمان رشدي عندما طعن بالإسلام. وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة الذي جاءت به الديمقراطية في الغرب، لذلك فان الديمقراطية في الغرب هي ديمقراطية نسبية وليست ديمقراطية مثالية خالية من الشوائب والعيوب. (٥) وفي تقديري أن غياب العدالة الاجتماعية في النظام الديمقراطي في الغرب تعتبر من أهم العيوب، حيث يسود التفاوت الطبقي في المجتمعات الغربية ويتركز راس المال في أيدي عدد محدود من الناس وهذه الفئة المحدودة هي التي تقود النظام السياسي في الغرب. فالرئيس في النظم الغربية في الولايات المتحدة مثلاً - لا يستطيع الظفر بالفوز في الانتخابات العامة: الا بعد صرف عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية، وهذا لا يتوفر مطلقاً لدى عامة الشعب من الفقراء ومحدودي الدخل من الطبقة الوسطى في هذه البلدان.

كما أن الإعلام الذي يوجه الرأي العام في الغرب يقوده اصحاب الملايين، وهم بذلك يشكلون الرأي العام ويوجهونه وفق أهدافهم ودوافعهم السياسية، ويمكن القول إن الإعلام في الولايات المتحدة يوجهه اصحاب الملايين من اليهود إضافة إلى صرف الملايين لحملة الرؤساء الانتخابية، وبذلك يقضون على ناحية القرار السياسي لصالح إسرائيل، فهل هذه ديمقراطية حقاً وبالتالي تمثل تعبيراً عن إرادة الأغلبية بشكل حقيقي ودقيق؟ أم أنها ديمقراطية نسبية تمثل حكم الأثرياء؟!!

١- كان الغرب باسم الديمقراطية يستعمر شعوب هذه البلدان، فالجزائر على سبيل المثال كانت تحت الاستعمار الفرنسي منذ عام ١٨٣٢ ومصر قبل ثورة يوليو الناصرية كانت تحت الاستعمار البريطاني منذ عام ١٨٨٢ والعراق قبل ثورة عام ١٩٥٨ كانت تحت الاستعمار البريطاني منذ عام ١٩١٦ وهكذا الأمر في بقية البلدان العربية وبلدان العالم الثالث الأخرى.

٢- نفوذ الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، كان هو السائد والطاغي في تلك الفترة الزمنية، وخاصة بالنسبة لبلدان شعوب العالم الثالث ومنها بلدان العالم العربي.

٣- كما صدر قانون في بريطانيا يتيح للشاذين جنسياً ممارسة حرياتهم وتشكيل نقاباتهم الشاذة بهم. إضافة إلى حق الرجل في الزواج من رجل آخر والعيش مشتركاً، وهذه كلها إضافته إلى أمور أخرى كثيرة مارسها الغرب على اعتبار أنها مكملته للديمقراطية، ترفضها العقيدة الإسلامية، أضافه الى رفض الثقافة والتقاليد العربية - الإسلامية لها، فهي تحط من قيمة الانسان وتحوله الى حيوان يعيش حالة بدائية منحلّة.

٤- ويستند هذا المنع إلى قانون صادر في فرنسا هو غير دستوري أصلاً - يعاقب كل من ينتقد الصهيونية العنصريه او اليهودية على أساس أنه معاد للسامية، ووفقاً لهذا القانون -على سبيل المثال- سحبت الحكومة الفرنسية قبل فترة زمنية شهادة الدكتوراه، التي حصل عليها طالب فرنسي من جامعة باريس بدرجة امتياز لأنه، ذكر في رسالته ان افران الغاز في ألمانيا كانت موجودة منذ الحرب العالمية الاولى بل قبلها، من أجل حرق ضحايا الحرب كالجند الالمان (البروتستانت) وليس في عهد هتلر، كما أشار هذا الطالب الى ان حرق (٦) ملايين يهودي كما يروج الإعلام اليهودي يحتاج الى سنوات طويلة تتجاوز سنوات الحرب العالمية الثانية. أما في بريطانيا فقد منعت الحكومة العديد من المسرحيات لأنها تتطرق إلى اليهود أو ضحايا الحرب العالمية الثانية.

٥- مسألة عيوب الديمقراطية ونواقصها في الغرب تحتاج إلى بحث وليس إلى مداخلة قصيرة.

٣-١ صباح المختار

1- من المفيد أن يؤخذ في الاعتبار انعدام الاستقرار السياسي، حيث أن العملية الديمقراطية تتطلب التراكم الحضاري والممارسة السياسية وهذا ما يفتقده المجتمع العربي.

2- النخب الحاكمة والحركات السياسية المعارضة مجتمعة تمثل جزءاً ضئيلاً من المجتمع، لذلك فمحاولة تشخيص العلل السياسية من خلال وضع ذلك الجزء الضئيل تحت المجهر وإصدار الحكم على الكل محاوله فيها خلل منهجي كبير، فالعلة يمكن ان توجد في المجتمع ككل والقلة الضئيلة منه (الحكومة والمعارضة) هي مجرد انعكاس.

3- التساؤل ومحاولة التوفيق بين الحفاظ على المصالح الذاتية وتحقيق إصلاحات جذرية في الوقت ذاته يفترض ان هناك تناقضا يمكن إزالته وهذا طلب غير واقعي فالغرب الديمقراطي يعيش نفس هذا الإشكال، فهناك مصالح ذاتية للمتنفذين ولكن في الوقت ذاته هناك حركة اصلاح جذرية مستمرة، وسيبقى الأمر كذلك مادام هناك شعور إنساني عام بالطمع.

٤-١ عبد الله حموده

اسمي عبد الله حموده وأعمل صحفياً.

مع تقديري للمحاضرة والتي تعلمت منها كثيراً. لكنني أرى أن طغيان المحاضر على الوقت منافٍ الديمقراطية على حساب المناقشة. أنا الآن أتكلم في الوقت الضائع وهذا لا يجوز. يجب أن يكون هناك التزام بالوقت لأن المناقشة تثري البحث والورقة كما أعلم.

النقطة الوحيدة التي أود أن أقولها، احتراماً للوقت، هي إننا يجب أن ننظر إلى الديمقراطية لا باعتبارها نظاماً فقط وإنما هي منهج لإدارة الصراع بين القوى الموجودة في المجتمع من أجل التعبير عن الرأي بدرجة من التوازن من أجل المصلحة العامة. ولكن في نفس الوقت نجد أن هذا التوازن تفرضه قوى الحسم بين القوى الموجودة في المجتمع. إننا نتكلم عن الديمقراطية كنظام وليس كمنهج لإدارة التوازن، توازن القوى في المجتمع.

٥-١ جار الله عمر

شكرًا للأخ المحاضر. لفت انتباهي ما يشير إلى إمكانية إبرام صفقة بين المعارضة والأنظمة لسؤال هو فعلاً ما هي العوامل اللازمة لذلك، يعني هل الأفراد والمجتمع يعلمون بذلك؟.. أنا أرى ان هذا ليس مطروحا من قبل الأنظمة العربية. في المجتمع أيضًا ليس جائزا ، السؤال الآن في أمريكا اللاتينية نجد ان هناك قدرا معينا من التطور الاقتصادي والاجتماعي والتراكم السياسي وتراكم نظام القوى. الكنيسة هناك تلعب دورا مختلفا عن دور المسجد أو الحركة الإسلامية، هناك جانب جاد لدور الكنيسة في الديمقراطية.

من قبل مؤسسات المجتمع، وهناك مطالبة بالديمقراطية من قبل تلك القوى.

الشيء الآخر أنا أعتقد إن الغرب لا يريد ديمقراطية للعرب وليس مهتمًا بها، لكنه بالنسبة لأمريكا اللاتينية كان مهتمًا جدًا لأنه يعتبرها جزءًا من الحضارة الغربية بشكل عام وكان مهتمًا باصلاح المكان. أخيرًا موضوع الطائفية والعشائرية ليس موجودا في أمريكا اللاتينية. ثم وان المجتمع هناك هو مجتمع يتكون من مهاجرين ليست لديهم بنى تقليدية جامدة.

أنا أعتقد في النهاية أنه ليس أمامنا سوى الوصول إلى الديمقراطية من خلال هذا النوع من الديمقراطية المتاحة، لا يمكن أن نبتدع شيئًا آخر، على المفكرين إن يفكروا فيما ينبغي عمله لإعادة النظر في التحفظات الكثيرة التي نراها على الساحة العربية.

٦-١ توفيق السيف

التجربة الفعلية للإسلاميين لا تثير القلق من مشاركتهم في الحياة السياسية رغم إلحاح د. فواز جرجس في ورقته على الحاجة على إعادة النظر في التقييم السائد لموقف الحركة الإسلامية من الديمقراطية، إلا إن الورقة نفسها قد حفلت بقدر لا يستهان به من القلق، إزاء الإمكانيات الفعلية لتطور ديمقراطي يشارك فيه الإسلاميون على قدم المساواة مع غيرهم، ويظهر هذا القلق بدرجة أجلي في ورقة د. محمد الرميحي، وتسهل هنا ملاحظة أن نوايا الإسلاميين تجاه الديمقراطية، أصبحت خلال السنوات الأخيرة، هما حقيقيا لا يفارق أي بحث أو مناقشة حول التطور السياسي الراهن للعالم العربي والإسلامي.

ولا أنوي في هذه المداخلة التهوين من أهمية مبررات هذا الفلق، كما لا أنوي تبرير أي نوع من الممارسات القهرية أو الأفكار التي تؤسس للاستبداد، سواء تلك التي نراها عند التيار الإسلامي أو الليبرالي أو الدولتي أو عند غيرهم، فالاستبداد بالرأي وقهر الغير، لا يختلف - قيمة - باختلاف فاعله، ولا يغير من طبيعته أن يكون من يقوم به مدافعا عن الإسلام أو معاديا له، وطنيا شديد الحماس أو مرتبطا بالأجانب.

ما أريد اقتراحه هو:

أولا: ضرورة تجنب الأحكام المسبقة والقوالب الجاهزة، التي أجدها شائعة الاستخدام في معالجة قضايانا، ولا سيما قضية التطور السياسي ودور مختلف القوى فيه، ومن هذه الأحكام المسبقة، اعتبار الحركة الإسلامية مشكلة من مشكلات الحياة السياسية العربية، وأظن أننا بحاجة إلى الانتقال بالبحث في هذه القضية بالخصوص، من المنهج النظري البحت إلى العملي، أي من الدراسة التحليلية بقصد المعرفة المجردة، إلى الدراسة التجريبية بقصد صناعة السياسة، وإذا اعتمدنا هذا المنهج، فسوف نجد فسحة للاهتمام بالتطور السياسي الفعلي، دون إغفال المبررات النظرية، بينما في المنهج الأول يجري الاعتماد بصورة شبه كلية - على المواقف والآراء الموثقة كتابيا، ونعلم إن التطور النظري - في المسائل السياسية خاصة - لا يسبق التغييرات الفعلية في ميدان العمل، بل يأتي لاحقا لها، وفي أحيان كثير، في سياق تبريرها وتنظيرها، بكلمة أخرى فإن التجربة تعيد صناعة أو صياغة الفكرة وليس العكس.

من ناحية أخرى فإن اتخاذ هذا المنهج، سوف يعيد تشكيل موضوع البحث، بحيث نخرج من المعادلة الحرجة التي يمثلها سؤال (هل يمكن للإسلاميين إن يكونوا ديمقراطيين، وهل نسمح لهم بالمشاركة السياسية؟) إلى معادلة أخرى يمثلها سؤال كيف يمكن للإسلاميين المشاركة في اللعبة الديمقراطية، وما هي الضمانات اللازمة لمنع الانقلاب عليها؟ وأهمية هذا التغيير تكمن في إن الحركة الإسلامية تشكل اليوم قوة في الشارع العربي والإسلامي لا يمكن إغفالها، فهي إما أن تشارك على الطاولة مع الغير، كي تكون ذات مصلحة في الحفاظ عليها، أو تقلبها على الجميع إذا استبعدت، هذا مع العلم بأن التشجيع على استبعاد الإسلاميين في بعض الأقطار العربية، لم يؤدي إلى تطوير النظام السياسي نحو ديمقراطية فاضلة، بل وجدنا أن العكس هو الصحيح، فالمكان الذي لم يعط للإسلاميين حق المشاركة، استأثرت به نخب سلطوية، أيديولوجيتها الوحيدة هي البقاء في السلطة واستبعاد الغير، ولهذا فإنه يمكن القول دون مبالغة، إن استبعاد الإسلاميين في أكثر التجارب العربية المعاصرة، قد أدى إلى تراجع الديمقراطية،

وخسارة الديمقراطيين للمواقع التي كانوا يحلمون بها، إن استبعاد الإسلاميين لم يؤد إلى تطوير النظام السياسي العربي، بل إلى تكريس السيطرة الأمنية وتضخم التيار الدولتي، لأن الحركة الإسلامية لعبت في السياسة العربية، دور القاطرة التي حملت الأكثرية المهمشة إلى الحياة العامة، مما أدى أو سيؤدي إلى استعادة الشارع لدوره في موازنة تعول الدولة.

إذا نظرنا في الأمور من زاوية سياسية عملية بحتة، فسوف نجد أن النقاش في منع أو إجازة مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية، هو تجزئة للديمقراطية، وحجب غير مبرر لفريق من الشعب، ولهذا فإن الحل البديل هو فكرة الصفقة التي اقترحها الأستاذ جرجس في ورقته، وأكد عليها الأستاذ جار الله عمر في مداخلته، وإذا كنا قادرين على التفكير في صفقة مع النخب الحاكمة، التي نعلم سلفاً إنها معادية للديمقراطية ومتضررة من قيامها، فالأمر عندئذ أسهل مع الإسلاميين، الذين لا يمكن الجزم باتفاقهم على معاداة الديمقراطية، فضلاً عن معرفتنا بكونهم متضررين - فعليا - من غيابها.

ثانياً: إذا نظرنا في التجربة الفعلية للإسلاميين الذين شاركوا في السلطة، في بلدان مثل الأردن واليمن والكويت والجزائر ولبنان والسودان على المستوى العربي، وفي بلدان قريبة منا مثل تركيا، أو إيران التي يسيطر فيها الإسلاميون على السلطة منذ عقدين، فسوف نجد أن الأمر ليس بتلك البشاعة التي تصورها الكتابات الأجنبية، فالمحصلة التجميعية للسلبيات والإيجابيات، لا يمكن اعتبارها سيئة، بل يمكن القول إنها أسهمت إلى حد بعيد في تطوير منظورات الإسلاميين إلى السلطة، كما أسهمت في إرساء تفاهم غير مسبوق بينهم وبين الأطراف الأخرى الحاضرة في الساحة السياسية، وهذا في ظني من أهم الإيجابيات، فالعالم العربي بحاجة إلى أن يلمس مادياً فوائد المساومة والمسايسة، أي أن يمارس السياسة كما هي في الواقع، وكما يمكن إن تكون في هذا الواقع، بدل أدلجة السياسة أو تسييس الأيديولوجيا.

خلال التجارب العربية نجد إسلاميين نجحوا في الوصول إلى البرلمان أو الوزارة أحياناً، وفشلوا أحياناً أخرى، حدث هذا في اليمن والأردن والكويت، لكن في كل هذه الحالات فإنه لم تسجل - في هذه البلدان على الأقل - حادثة واحدة يمكن وضعها تحت عنوان الانقلاب على الديمقراطية، فالذين نجحوا لم يستأثروا بالمكاسب، كما يدعي أصحاب نظرية (رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة) والذين فشلوا لم يحملوا السلاح للعودة إلى مكاتبهم.

وتقدم التجربة الإيرانية معطيات جديرة بالاهتمام، لجهة تطور الممارسة السياسية ونمو ثقافة الديمقراطية، وقد أمكن لي- من خلال متابعة مستمرة للوضع الإيراني خلال السنوات الخمس الماضية - ملاحظة بعض أبرز التطورات في هذا السياق، ومنها -مثلا- الانحسار التدريجي لثقافة العنف الفردي والدولتي معا، فخلال العامين الماضيين مثلا، وجدت معظم القوى والشخصيات البارزة تميل إلى التبرؤ من الممارسات العنيفة، التي قام بها أفراد أو جهات رسمية معارضة للإصلاحات السياسية، ولاسيما رفع القيود على حرية التعبير، كما لاحظت إن الطرف المحافظ الذي يعارض الانفتاح والديمقراطية، قد التزم بأصول اللعبة، وحاول الاستفادة إلى أقصى الحدود من الأطارات القانونية. بل إن وصول خاتمي للرئاسة، على حساب مرشح المؤسسة الدينية المدعوم من القوات المسلحة وقطاع الأعمال، هو دليل آخر على الإمكانية الفعلية لتداول السلطة بشكل سلمي ومن خلال الانتخابات العامة.

على المستوى النظري أيضا، ثمة تطورات مهمة في الساحة الإيرانية، من أبرزها الجدل المستمر حول التوازن بين ركني الجمهورية والإسلامية، وهو يعادل الجدل القائم بين الإسلاميين العرب حول سيادة الشعب وحاكمية الشريعة، ولاحظت مثلا أن الاجتماع الأخير لمجلس خبراء القيادة الذي يضم فقهاء يمثلون مختلف المحافظات، ومهمته انتخاب ومراقبة عمل مرشد الثورة، قد تبنى للمرة الأولى فكرة سيادة الشعب الدينية، التي اقترحها خاتمي (صحيفة اطلاعات 7 سبتمبر 2001)، والتي مضمونها أن الشعب هو مصدر الشرعية لممارسة الحكم، كما أن الشريعة هي مصدر الشرعية للنظام السياسي، وعليه فإنه لا يمكن لأحد أن يمارس وظيفة سياسية ما لم يكن منتخبا، كما أنه لا يجوز مخالفة الشريعة في ممارسة الحكم، ويتضمن هذا حلا لإشكالية هامة تتمثل في سؤال (هل الحاكم على البلاد - ولي الأمر - ممثل للشعب أم ممثل لله؟..). وقد أجب عن أنه ممثل للشعب، وأن الشعب هو مانح السلطة والمشروعية معا، وهو مالكما في كل الأحوال.

وثمة حلول لمشكلات نظرية أخرى، تستحق الاهتمام، مثل قيام الدولة على التعاقد، ومرجعية المواطنة في تعريف الحقوق، وفصل السلطات... الخ وقد اعتمدت تلك الحلول على تطوير في المعالجات الفقهية، باستخدام أدلة جديدة أو إحياء مفاهيم وقيم كانت مهمة، فضلا عن إعادة تعريف الدولة ومكانها في التنظيم الاجتماعي الشامل.

وبالنسبة لنا في العالم العربي فإن تلك الحلول قد تمثل دليلا على الإمكانيات المتاحة لاقتراح منظورات جديدة وأدوات عمل، لا تنقطع عن الأصول الدينية ولا تنتكر لتجربة الإنسان

المعاصر، وأعتقد بصورة عامة أن وصول إسلاميين إلى السلطة على مستويات مختلفة، قد ساهم في تطوير مناخات التبادل السلمي، كما عزز الاتجاه إلى العقلانية والبناء على المصالح، بدل الارتهان التقليدي لمنطوق النص والتصورات الموروثة عن السياسة.

وعلى الجانب الآخر، فإن هذا التطور قد أسهم في جعل القوى التي كانت تخشى الإسلاميين، قادرة على تجاوز مخاوفها والقبول بفكرة التواجد مع النقيض الأيديولوجي في نفس المربع.

٧-١ مصطفى عبد العال

هناك نقطة لا بد من الالتفات إليها بشكل سريع هي مسألة السياق التاريخي فعلاً كما تفضل الأخ بالنسبة للشيخ عبد القادر عودة فقد ولى زمنه. هناك إسلاميون آخرون اليوم. والسياسات التاريخية صحيح حتى فيما يخص الغرب. لو اعتبرنا إن الفكر الديمقراطي والليبرالي الحديث عن حقوق الإنسان أصبح مسألة إنسانية، لكن الغرب المنتج لهذا الفكر في الخمسينيات والأربعينيات لم يكن إنسانياً، لأن رؤيته لم تكن بهذا الشكل. كان الغرب هذا في ١٩٥٦ عندما قصفوا مصر لأنها أمت قناة السويس، كان الفرنسيون في الجزائر، والأمريكان في فيتنام. اليوم هناك غرب آخر أي أن هذا العامل المتغير أتصور أنه من المفيد أخذه في الحسبان.

٨-١ محمد قباطي

أظن ان مسألة التحفظات على الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام موجودة بالنسبة للمثقفين والنخب السياسية، وفي رأيي فإن الغائب الأكبر هم المثقفون. هل يمكن إن توجد ديمقراطية في ظل غياب ديمقراطيين حقيقيين لاشك ان أحد العوامل المؤثرة في الممارسة الديمقراطية هو العامل السياسي وأن العاملين الآخرين هما الثقافي والاجتماعي. العامل السياسي هو وجود مؤسسات ديمقراطية لكن وجود هذه المؤسسات بحد ذاته ليس كافياً. بوجود مجتمع ديمقراطي يجب أن يوجد مجتمع مدني، وعلى قمة هذا المجتمع يجب أن توجد النخبة الديمقراطية. للأسف هذه النقطة ضائعة ولذلك يطلق على الديمقراطية في البلدان العربية أنها ديمقراطية بدون ديمقراطيين، النخب السياسية حتى الآن متحفظة ولا تلتزم بقيم

الديمقراطية والنخب تأثيراتها ضعيفة جدًا بحكم أنها في أساسها غير ديمقراطية في معظم البلدان العربية، هناك أحزاب لا تمارس في أوساطها الديمقراطية، ونجد أن هذه الأحزاب ضعيفة ومشتتة. وعندنا في اليمن هناك قانون للأحزاب السياسية يسمح بتقييم هذه المنظمات. هناك في اليمن على سبيل المثال ٢٣ حزبا تقدم ٢٣ برنامجا مختلفا. فهل هناك ٢٣ برنامجا مختلفا تواجه الناس. من هنا فالطابع الغالب في الأحزاب هو طابع فردي مرتبط بالأفراد أساسًا أو بالمصالح الفردية في الأساس. نحن نحتاج لديمقراطيين، نحتاج لمثل هؤلاء الناس، لذلك يكاد يكون التحفظ الكبير لدى البعض على الديمقراطية في البلدان العربية هو غياب الديمقراطيين الحقيقيين.

٩-١ نضال هادي على

اعتقد إن محاضرة الأستاذ جرجس تعاني من مشكلة منهجية أخرى غير المشكلة المنهجية التي ذكرها زميلي منذ لحظات وهي تعاملها مع الإسلاميين بمستوى واحد. نحن نعرف أنه هو يتحدث عن الإسلاميين وعن الحركيين، ونحن نعرف أن هناك تباينات متعددة بين الإسلاميين في مختلف الدول العربية تأخذ مثلاً تجربته الإسلاميين في اليمن أو في مصر أو دول أخرى وتباين مواقفهم من قضية الديمقراطية. أعتقد أن المحاضرة لم تظهر ذلك.

١٠-١ أحمد عبد الرحمن

اعتقد أننا في حاجة ماسة لتحديد مفاهيم وأنماط النظم الديمقراطية، وهذا ما يفترض أن تحققه الإجابة على هذا التساؤل: هل الديمقراطية غاية في نفسها أم وسيلة؟ وهل يقصد بالديمقراطية نظام الحكم الصالح في أي قطر في كل زمان ومكان؟

١- كما أعتقد بأن غياب الثقافة الديمقراطية على مستوى النخب والشعوب أغرى وساهم في استمرار ودعم الأنظمة الشمولية في البلاد العربية في حقبة الخمسينيات والستينيات. بالإضافة إلى عدم توفر البنى الاجتماعية والاقتصادية، هذا إلى جانب القدر الكبير من التدخل الأجنبي السافر والمستتر، لكل هذا لا يخلو القول بان المجتمعات في البلاد العربية ما تزال غير مهية لتطبيق النظام الديمقراطي الحقيقي.

2- الأخذ بالنظام الديمقراطي في أي صورة من صورته والسير بقوة وتدرج في اتجاهه رغم كل ما قيل هو ضرورة بل أمر حتمي، وخير من حكم المستبد الفرد. ولا بد من تهيئة أنفسنا وشعوبنا بالصبر والمصابرة في التغلب على العقبات لان النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق في صورة قرار يتخذ بل يأتي نتيجة عملية مستمرة.

3- نطمح في ان نشجع وسائل الإعلام والمراكز المهمة بالنمو والتطور الديمقراطي على الاهتمام بأي خطوات أو مؤشرات إيجابية تحدث في أي قطر للمساهمة في إنجاح المسار الديمقراطي. بالإضافة إلى ان هنالك ضرورة لوقف جادة للنظر في التطورات التي حدثت في بعض البلاد العربية. التجربة في المغرب وكذلك تجربة السودان، إذ أن هنالك حاليًا قدرًا كبيرًا من التقارب والتفاهم بين النظام الحاكم والقوى التي تشكل المعارضة الشمالية والجنوبية، ويدور حوار جاد وهادف للتوصل إلى "أجندة وطنية" يتفق عليها والالتزام بمواثيق في مجال الإعلام وممارسة الحقوق السياسية تتضمن الإلزام بنهج الحوار (ونبذ العنف) ترشيد المنافسة الحزبية وتقبيدها بالقانون وإيجاد ميثاق شرف للصحافة. الخ وينتظر ان ترسي السودان أنموذجا للممارسة الديمقراطية في إطار الظروف الحالية، الأمر الذي يمكن من تقوية الإدارة السياسية التي تتيح للسودان تحقيق السلام والنهضة التنموية.

١١-١ كامران الصالحي

تعتبر الشرعية إحدى المعوقات الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، اذا ان اكثر انظمة العالم الثالث تعاني من ذلك، فهي اما لم تكتسب الشرعية أصلا ولا سيما تلك التي تسلمت الحكم من الاستعمار المحتل مباشرة أو أنها فقدت شرعيتها، إذا أن الكثير من الأنظمة التي استولت على الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية سرعان ما استهلكت شرعيتها المؤقتة والتي استمدتها من تعاطف الجماهير... إلا أنه مع تبدد الاحلام ونشوء حالة الإحباط تحولت هذه الأنظمة الثورية إلى استبدادية شمولية. كما أن هناك مشكلة في هيكلية الانظمة الحاكمة (التوصيف السياسي)، فهناك انظمة جمهورية ولكنها في الواقع ملكية وراثية، حيث يعين رئيس الدولة مدى الحياة، ومن ثم يورث المنصب لأفراد عائلته. كما أن هناك ملكيات دستورية ولكنها في الواقع مطلقة، الأمر الذي يتطلب إجراء تصحيح في مفاهيم هذه الأنظمة.

إن السيرة الذاتية لأغلب أنظمة الحكم في المجتمعات النامية تجاه الملف الديمقراطي دليل على ما تعرضت له الديمقراطية من تشويه ومحن باسم الشرعية والوطنية. إذ لا تزال النخب الحاكمة تحتكر صفة الوطنية والقومية أو الثورية وتمتنع عن إفساح المجال السياسي أمام مشاركة القوى التي لا تشاطرها الرأي أو التي ترفض الخضوع والاستسلام. لا تزال هذه المجتمعات تشهد تراكما هائلا من وقائع التدمير والتفويض بالنسبة للسلطة والمعارضة حيث بات الصراع السياسي أشبه ما يكون بعملية انتحار ذاتي، ومن أجل إيقاف هذا الانهيار الذي أصاب الحقل السياسي لا بد من تبني سياسة عقلانية متمثلة في تبني سياسة المنافسة السلمية وعقلية الحوار والتفاوض المدني وتجنب استخدام العنف والتطرف والعمل على الاعتراف والمعاشية مع التعددية السياسية والفكرية والمشاركة السياسية من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وترسيخ قيم التضامن الوطني والاجتماعي في ترشيد عملية الصراع السياسي.

١٢-١ عبد الحليم الرهيمي

-أعتقد أننا بحاجة، عند البحث في التحفظات على الديمقراطية، إلى:

١- تحديد منهجية واضحة يستند إليها في تحديد طبيعة تلك التحفظات بشكل دقيق، ثم الإنطلاق منها لتحديد أسباب ومبررات كل منها، وهذا ما لم يحدث بالشكل المطلوب.

٢- تحديد مضمون المفاهيم التي ترد في سياق البحث والتحليل، بما يساعد على استخدامها بشكل ملائم وواضح.

فعلى سبيل المثال، قيل عند الحديث عن النخب الفكرية والسياسية، إن نخب المعارضة والنخب الحاكمة، تمثلان وجهين لعملة واحدة. وهذا كلام خاطئ في نظري، ذلك لأن ثمة فروقا كثيرة وكبيرة بين النخبتين، حيث لكل منهما أفكار وبرامج وممارسات تختلف بها عن الأخرى.

وأيضاً، حول ما قيل من مفاهيم لتبرير غياب الديمقراطية، وارجاع ذلك لعدم وجود ديمقراطيين، وعدم وجود قيم وتقاليد مساعدة، أو لعدم وجود استقرار.

وفيما يتعلق بالتحفظ الأول: يوحى بأن هناك (وصفة) لاستيراد، أو (تصنيع) ديمقراطيين محلياً، فيؤدي توفيرهم إلى المباشرة بتطبيق الديمقراطية في بلد، أو مجتمع ما.

وهذا كلام لا يؤيده الواقع، ولا التجربة. أما التحفظ الثاني حول عدم وجود قيم وتقاليد مساعدة فأعتقد أن ذلك لا يمنع البدء والدخول في تجربة ديمقراطية. إنما يمكن أن يعيق نموها وتطورها بالشكل المطلوب، حيث ستتمو مثل تلك القيم والتقاليد بعملية سياسية اجتماعية تاريخية متواصلة. وما يقال عن التحفظين يقال أيضاً عن التحفظ الثالث، وهو عدم وجود الاستقرار. ذلك أن كثيراً من التجارب الديمقراطية يمكن أن تنشأ وتنمو، وتتعرش، في ظل عدم وجود استقرار، كالتجربة الديمقراطية في لبنان مثلاً. التي شهدت خلال نصف القرن الأخير اضطرابات وحروباً أهلية، دون أن يؤدي ذلك لتعطيلها بشكل تام، وان أدى إلى تعثرها. ولو أخذنا، كمثال، التجربة الديمقراطية المحدودة (وغير المكتملة) في العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، حيث نشأت وتطورت بقدر مناسب تجربة وحياء ديمقراطية، رغم (عدم وجود ديمقراطيين) منذ البدء، ورغم وجود ثقافة وقيم وتقاليد (دينية واجتماعية) لا تساعد على ذلك، هذا فضلاً عن عدم وجود استقرار حيث الدولة الناشئة كان لديها مثلاً ١٥ ألف جندي وشرطي مسلح، بينما كان لدى القبائل ١٥٠ ألف مسلح، بما كان يسفر عنه ذلك من عدم الاستقرار، والمفارقة هنا، أنه منذ الإطاحة بالنظام الملكي، تكونت نخبة من (الديمقراطيين) ونشأت ونمت ثقافة وقيم وتقاليد مساعدة لتطوير تجربة ديمقراطية وتحقيق استقرار أفضل نسبياً من المراحل السابقة. ومع ذلك فإن غياب الديمقراطية، بعد تلك الحقبة يكاد يكون شبه مطلق، بل عادت الأمور، على هذا الصعيد، إلى ما قبل البدء بتلك التجربة الديمقراطية الناشئة وغير المكتملة.

١٣-١ خديجه صفوت

كنت مترددة في السؤال لكن بعد ان قدم الاستاذ احمد عبد الرحمن ما قد يوحي بأن هناك شيئاً إيجابياً، عنّ لي سؤال يصدر عن مقولة للاستاذ المحاضر وهي أنه كيف يتأتى للمعارضة ان تطمئن النخب صاحبة المصالح المتجذرة بحيث يصلون الى صيغة او يعقدوا صفقة فيما بينهم؟ ما يحصل في السودان ان هناك صفقة تتم، طبعاً لا تسمى صفقة. لكن هناك نوع من الاتفاق يبدو انه حقيقي بحيث انه في نهاية الأمر يتم التصالح وربما كان ذلك تحت ضغط او ضغوط كثيرة إقليمية وخلافه، يتم التصالح بالنسبة للنخب سواء الحاكمة أو التي في المعارضة. تتصالح باسم من وتمثل من؟.. ومبلغ علمي المتواضع وقد أمضيت لأول مرة منذ ربع قرن فترة طويلة في السودان، انه ليس في مصلحة الشعب ولا باسمه تتم المصالحات بالرغم من أن الجميع يتحدثون باسم الشعب. وفي الحديث عن البرنامج حتى بالنسبة لبرامج المعارضة

لا يوجد هناك برنامج. الحركات الاسلامية من المفهوم أنه ليس لها برنامج. لكنها استطاعت أن تقدم برامج تدريجيًا بالتسلسل انما المعارضة لم تقدم اكثر من مقولة تقاسم السلطة والثروة كما كان هذا التقاسم يتم بين هذه المجموعة على حساب ٩٠% من الشعب السوداني الذي يعيش بإحصاءات الحكومة نفسها تحت خط الفقر.

السؤال هو الديمقراطي الاقتصادية في السودان... هل تتم بضمان المصالح المتجزرة للنخب سواء كانت في الناحيتين؟

١-١٤ حسنى عبيدي

لديّ ملاحظتان

١- ان السؤال الاخير الذي طرحه الاستاذ المحاضر يمكن تحويله الى سؤال آخر وهو هل يمكن الاعتماد على العامل الخارجي أي دول اجنبية او منظمات غير حكومية ودولية لتحسين الأداء الداخلي او التأثير علنًا لانظمة الداخلية لتسمح بإدخال الاصلاحات السياسية والاقتصادية الهامة والضرورية لإرساء مبادئ الديمقراطية، هذه العملية يمكن ان تعطي ثمارًا هامة. فمثلا اجتماع روما سانت ايجيديو سنة ١٩٩٤ والتي جمعت كل الأطراف السياسية الهامة في الجزائر بمبادرة من الكنيسة الايطالية، اربكت النظام الجزائري وجعلته في وضع حرج امام الرأي العام. مما دفعه إلى إدخال إصلاحات جانبية في طريقة حكمه للبلاد ووضعها في موقف دفاعي.

٢- من المهم والمفيد التطرق لجدلية المشاركة والاستبعاد المعتمدة مع الاسلاميين. الجزائر تمثل حالة دراسية فريدة، عندما نظمت الانتخابات البلدية والاشتراكية. دخل قطاع كبير من الاسلاميين العملية الانتخابية وهم مترددون باعتبار ان النمط الديمقراطي كفر ولا جدوى منه في تغيير طبيعة نظام الحكم لكن بعد فوز الاسلاميين الساحق، ترسخت لديهم قناعة بضرورة المشاركة الديمقراطية كوسيلة جادة ومفيدة لاسماع صوتهم وإبراز دورهم بدل سياسة الاحتجاج السياسي والتكسير.

وهكذا فإن الممارسة الديمقراطية حتى لو كانت هشة وعرجاء يمكن ان تساهم في ترسيخ الممارسة الديمقراطية حتى لو كان ذلك مؤقتًا. مثل حالة الجزائر.

١٥-١ على محسن حميد

فيما يخص موقف الإسلاميين في اليمن من الديمقراطية، وما جاء في ملاحظات السيد محمد مصلح بانهم يؤمنون بالتعددية، أود الايضاح بأن حزب الاصلاح في اليمن، وقبل أن يعلن عن نفسه كحزب سياسي أعلن عن معارضته ورفضه للحزبية، وعبر عن هذا الموقف في المساجد التي يسيطر عليها وفي الملصقات التي ملأت الشوارع، وكان يرفع مقولة " لا حزب الا حزب الله" وهذا الموقف من الآخر معروف، ففي نهاية السبعينيات علق العديد من الياقات في الشوارع استخدم فيها الدين لرفض الآخر، منها واحدة تقول " ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه " وقد استمر الحزب في نهجه هذا حتى قيام الوحدة التي أعلن معارضته لها أيضا لأنها جاءت، الآخر الذي يرفضه ويريد إقصاءه.

وبعد الوحدة اعترض حزب الاصلاح على الدستور مستخدما كل الوسائل، المنشورات، الصحيفة الناطقة باسمه " الصحوة "، المظاهرات، والعرائض الموقعة من بعض رجال الدين لأن الدستور لم ينص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، وكادت تحدث فتنة في البلاد لولا انه تم الانصياع الى مطلبه وتم تعديل الدستور، وبعدها لم يعد هذا الدستور دستوراً يهودياً أمريكياً كما كان يصفه. إن هناك شكوكا عميقة حول جدية التزام حزب الاصلاح بالديمقراطية، خاصة ان هذا الحزب مسلح وله مليشيات مسلحة شاركت في حرب ١٩٩٤ ويعارض نزع السلاح في اليمن. يضاف الى ذلك ان تأزم علاقات حزب الإصلاح مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم الذي كان يعده حليفه الاستراتيجي هي التي دفعت بهذا الحزب للاقترب من احزاب المعارضة للتنسيق معها حول بعض القضايا وليس كلها، لأن هناك مسافة كبيرة بينها وبينه في النواحي الايديولوجية والوطنية وعلى رأسها قضية المعاهد الدينية ونزع السلاح التي تؤيد فيها أحزاب المعارضة توجه السلطة لاختصاصها ادارة وميزانية ومناهج لوزارة التربية والتعليم وليس لحزب الاصلاح الذي استخدم المعاهد بمواردها المالية لأغراضه الحزبية.

إننا نتمنى ان تكون مشاركة حزب الاصلاح في العملية الديمقراطية صادقة وان يستفيد من تجارب الماضي وتجارب الغير لأنه لاسبيل لنجاح التجربة الديمقراطية إلا بإثرائها من قبل جميع القوى السياسية بدون استثناء أو إقصاء أو تكفير.

١٦-١ برهان غليون

أود التأكيد على أن الورقة التي قدمها الدكتور فواز مهمة جدا. واضطرت إلى التنويه إلى ذلك لأن بعض الردود التي سمعتها عنها لم تكن في مكانها ولا يبدو أنها استوعبت مضمون الورقة.

من الواضح أن فواز نفسه ليس متحفظا على الديمقراطية. لكن مهمته كانت تنحصر في عرض أنماط التحفظات المختلفة الموجودة فعلا في أوساط الرأي العام العربي على الديمقراطية. وكان من الصعب عرض هذه التحفظات وتقديمها وتحليلها أفضل مما قامت به الورقة المقدمة.

هذه هي النقطة الأولى. أما النقطة الثانية فهي تتعلق بموقفنا من هذه التحفظات أو طريقة تعاملنا معها، فهل علينا أن نأخذ التحفظات باستهتار ونقول إن الناس الذين يثيرونها لا يدركون أهمية الديمقراطية أو أنهم لا يفهمون مضمونها، أم بالعكس نأخذ موقفهم على محمل الجد، أي نفهمه سياسيا، ونسعى إلى تحليل المخانق الفكرية والمصالح والتناقضات التي تدفع هؤلاء وأولئك إلى الخوف من الديمقراطية أو التشكيك في جدواها أو في قدرة المجتمعات العربية على تحقيقها. وفي اعتقادي انه من المفيد جدا أن نبقي في صلب الموضوع، أعني موضوع هذه التحفظات بأنماطها المختلفة، وأن نسعى إلى فهم أسبابها والعوامل التي تكمن وراءها حتى نعرف كيف يمكن بالفعل معالجة العقبات التي تقف أمام تقدم الحركة الديمقراطية.

١٧-١ احمد محمود عجاج (قدمت بعد انتهاء الجلسة)

لا يمكن حسب ما أرى -التوفيق بين النهج الديمقراطي الغربي والنهج الاسلامي، وذلك يعود لأسباب عقديّة ربانية لا دخل للفرد فيها. فالديمقراطية بمفهومها المبدئي، الكلمة تنطوي على سرّيان كلمة الأكثرية مهما كانت نوعية المواضيع المطروحة سواء كانت نصية ثابتة او اجتهادية؛ وبينما يمكن تفهم وقبول رأي الاكثرية في القضايا الاجتهادية إلا انه من المتعذر تماما قبولها في القضايا النصية الثابتة او كما يقال اصطلاحيا في علم الفقه القضايا والاحكام القطعية. فالديمقراطية التي يجب ان يسعى لها المنظرون يجب ان تكون ديمقراطية نابعة من مفاهيم الأمة وليس مسقطه عليها إسقاطا قسريا لأن المتقفين أرادوا ذلك! وقد جرب العالم العربي الاسلامي تلك الإسقاطات في مراحل ما بعد الاستعمار عندما طبقت نماذج مستوردة من اشتراكية

وراسمالية فما لاقت قبولا ولا استحسانا من الشارع ولا قادت الأمة الى ما تطمح اليه بل كرس
حالة التخلف وأرجعت التاريخ مراحل كبرى الى الوراء. وبينما يمكن تفهم دوافع المثقفين الذين
يريدون للأمة خيرا إلا أن الدوافع الطيبة والنيات الحسنة لا تكفي وحدها لتسديد خطى الأمة، فلا
بد من إجماع ينبثق عنها، وهذا الإجماع لا يمكن ان يتأتى في ظل غربة قاهرة عن قيم وتقاليد
وتعاليم ومعتقدات الأمة الإسلامية.

إن المنظرين للديمقراطية يجب ان يأخذوا باعتبارهم أن الأمة الإسلامية لا تمنع ابدا
جوهر فكرة خيار الأمة في اختيار الطريقة المناسبة للحكم لأن الرسول صلى الله عليه وسلم
ترك هذا الامر للمسلمين عملا بقاعدة "أنتم اعلم بشؤون دنياكم". لكن هذا التنظيم لا بد له من
مطابقة النص الشرعي واستلهام من روح الشريعة التي هي حجر الرchy وأساس كل شيء. أما
من يقول بأن النص ثابت وانه لا مجال للاجتهاد والتطور في ظل هذا المعطى فهو في الحقيقة
يعاند نفسه ويرفض أن يعترف بحقيقة فهم النص من خلال حركة الواقع وظروفه وملابساته،
وهذا الفهم لا يتأتى لأي كان إنما ينحصر -شئنا أم أبينا- في الذين يفهمون النص ويعرفون
خفاياه وطرقه ومسالكه وليس في مثقفين يحكمون حسب أهواء وآراء ربما تكون طيبة إنما قد
تشط وتبعد كثيرا عما أراده الشارع عز وعلا. من هنا يمكن القول إن التوفيق بين الإسلام
والديمقراطية ممكن وغير ممكن؛ فهو ممكن إذا اخذ من الديمقراطية ما يتناسب مع روح
الإسلام وجوهره لأن المعرفة ليست حكرا على شعب معين من الشعوب، إنما هي ملك البشرية
وبوسع المسلمين الاستفادة من التنظيمات الدستورية والإدارية والفنية والمالية التي أفرزتها
الدول المتقدمة علميا وثبت نجاحها في الواقع. أما غير ممكن فهذا إذا ما كان الهدف إبعاد
الإسلام والتخلي عن النصوص وسن قوانين تتعارض مع روح الشريعة بحجة دفع عجلة التقدم
والحاق بركب الدول المتطورة.

إن اسلام الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن اسلاما عاديا، إنما كان حركة
تعايش الواقع وتطوره وذلك على هدي من الله عز وجل. فالرسول أنشأ امة ودولة ومجتمعا
وأسس أسسا لا يمكن لمن يؤمن بها ان يرى في غيرها صلاحا، وهذا الايمان حق من حقوق
الفرد المؤمن بها والذي يجب على الآخر ان يعترف به وإن كان مغايرا لما يرى، فالاختلاف
أمر طبيعي وفطري وقد يتمخض عنه خير إن احسن التعامل معه وقد يفرز شرا إن أسئئ
استخدامه.

هذا الاسلام هو اسلام شمولي ولا تضييره تلك الصفة وإن كان البعض يرى في شموليته تجانسا مع شمولية نظريات اخرى سقطت مؤخرا وتبين مدى خللها وعييبها. فالاسلام له أطره الخاصة وآلياته المحددة التي تنسجم مع فكر وبنية المجتمع الذي يؤمن به ولذلك كنا نرى دوما الانفصام والمعاداة بين المجتمع والدولة التي فرضت قيما لا يحبذها ولا يؤيدها افراد المجتمع العربي. فالرسول صلى الله عليه وسلم عندما اعلن دعوته كان يدرك مدى معارضة المجتمع لها ولو كان الامر ديمقراطيا لأنتهى به الامر الى الخسارة ولكنه عارض قادة المجتمع الذين لا يريدون له نشر الدعوة واستمر بها حتى تمكن الاسلام وأصبح واقعا وإن كان احيانا بالقوة وحيانا اخرى بالاقناع. من خلال هذا الاسلام وتجاربه لا يمكننا ان ننفي كما قال المحاضر الصديق فواز جرجس عدم قدرة الاسلاميين على وضع تعريف للديمقراطية، فالكتب الفقهية مليئة بالحوادث والأخبار عن الشورى، ومن هنا يمكن القول ان الإسلام له نظامه الخاص الذي لا يمكن تجاهله وبالتالي يمكن له ان يلتقي في بعض المحطات مع الديمقراطية الغربية، وخاصة في قضايا غير اعتقاديته.. وما شابه. والأكثر أن سحب قدرة الإبداع من الاسلاميين ينطوي على استخفاف بقدراتهم، وهو امر دارج هذه الأيام ويردده كثير من المثقفين الذين يرون ان الاسلاميين عاجزون عن وضع نظام بديل للحكم. ولعمري كيف تسنى لهؤلاء ان يقولوا ما قالوا والإسلام أسس امبراطورية وصلت الى مشارق الارض ومغاربها. فكيف تسنى لهم نشر هذه الدولة من دون ان تكون لها أسس وقيم وقوانين وما شابه.

إن الإسلام نظام قد يكون بحاجة إلى اجتهادات هنا وهناك، وقد يكون بحاجة إلى ممارسة في الحكم ليتطور من خلال قاعدة التعلم عبر الخطأ، ولكنه بالتأكيد ليس نظاما يمكن ان تسقط عليه الديمقراطية بشكلها وثوبها ورائحتها الغربية. وإذا ما رأى بعض الإسلاميين في سعيهم إلى السلطة إمكانية الدخول في عقد مع أحزاب أخرى مغايرة في التوجه (علمانية) فانه برأيي سرعان ما سينقض هذا العقد لعدم قدرة الإسلاميين على الصمود أمام ناخبهم الذين سيرون أن ما فعلوه مغاير لما تنص عليه العقيدة وبالتالي هم أمام حلين: " إما فقدان الشعبية وتحولهم إلى مستبدين أو عودتهم إلى ناخبهم واستعادة المشروع الإسلامي بكافة أوجهه التي لا يمكن اختزالها في الديمقراطية الغربية. لهذا فإنني أرى ان الإشكالية صعبة ولا يمكن تصور تعايش بين العلمانيين والإسلاميين، وجميع المحاولات التي ستبذل سيكون مصيرها الفشل لأن من المعسكرين يحمل مفاهيم متناقضة ويضمر سوءا للآخر وما الأحداث التي مر بها العالم الإسلامي ولا يزال يمر إلا شاهد حي على ذلك.